



لن يكون سهلا التغلب على ترامب

أسبوع حاسم لملف عزل ترامب وانقسام الكونغرس يراوح مكانه نجاح الديمقراطيين في مجلس النواب تهدد بتعطيله غالبية الجمهوريين في مجلس الشيوخ

هؤلاء أنه قبل ذلك، سيكون من الضروري تمرير تصويت رئيسي في اللجنة القضائية بشأن هذه التهم نفسها، والتي يمكن تنظيمها في نهاية الأسبوع. والنظر إلى الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب، سيصبح دونالد ترامب الرئيس الثالث في تاريخ الولايات المتحدة الذي يتعرض لهذا الإجراء. فقد سبق أن وجهت اتهامات ضد أندرو جونسون وبيل كلينتون من قبل الكونغرس الأمريكي. فيما اضطر ريتشارد نيكسون إلى الاستقالة قبل أن يتم التصويت بشأنه في جلسة عامة في الكونغرس.

ويتوقع المراقبون أن تصطدم عملية الخلع بمقاومة داخل مجلس الشيوخ حيث الأغلبية للحزب الجمهوري. ويتوقعون أيضا أن تتم تبرئة ترامب سياسيا ضد اتهامات يعتبرها ترامب وحزبه سياسية. فالجمهوريون يعتبرون أن الديمقراطيين يقومون بتصفية حساب ضد المرشح الجمهوري القوي في سياق المعركة الرئاسية المقبلة. والمشكلة أن الحزب الجمهوري لا يمتلك مرشحا بديلا عن ترامب ولم يضع في الحسبان إمكانية أن يفقد مرشحه الوحيد من خلال عملية خلع يشنها الحزب الخصم. ويبدو أن الجمهوريين يراقبون هجوم الديمقراطيين المتسارع ويستعدون لالتقاط الكرة في مجلس الشيوخ قبل أن تصل إلى هدفها، غير أن دونالد ترامب يريد أكثر من ذلك، ويود أن يرد الجمهوريون الصاع صاعين باستدعاء خصمه الديمقراطي البارز جو بايدن وابنه هنتر.

وتكمن التهمة التي يلوح بها ترامب لبايدن في واقعة أنه كان تم تعيين نجل بايدن في مجلس إدارة مجموعة غاز أوكراينية كبيرة عندما كان والده نائب الرئيس السابق باراك أوباما. ويقول مراقبون إن هذا الاتهام سياسي ولا يرتكز على أي أدلة تقود إلى اتهام بايدن بالفساد.

وفيما لوح ترامب بأن لديه شهودا باستطاعتهم إقبات الأمر وإسقاط بايدن وتبديد أحلامه الرئاسية، فإن السناتور الجمهوري ليندسي غراهام، الحليف المؤثر للرئيس، قد حذر الأحد من التورط في عملية من هذا النوع، ناصحا بعدم استدعاء هؤلاء الشهود وعدم اللجوء لمثل هذا الإجراء والانتهاز سريعا من سجل يعتبر أنه بات "يمزق البلد".

ويرى محللون أن الديمقراطيين جديون في الذهاب إلى الحدود القصوى في عملية خلع ترامب. ويضيف هؤلاء أنه في حال وقف مجلس الشيوخ سدا منيعا أمم خطط الحزب الديمقراطي، فإن هذا الأخير سيستفيد مما ستكشفه هذه العملية ضد ترامب على نحو يشوه سمعته وصورته أمام الأميركيين على أمل في عرقلة حظوظه في البقاء في البيت الأبيض لأربع سنوات إضافية.

دخلت إجراءات عزل دونالد ترامب مرحلة جديدة في الكونغرس الأمريكي المنقسم هذا الأسبوع، بعد جلسة اللجنة القضائية بمجلس النواب، التي انعقدت الاثنين. ويعد نحو شهرين من التحقيق في غرفة الكونغرس الأولى، ستبدأ اللجنة القضائية في المجلس خلال الأسبوع الجاري بصياغة لوائح الاتهام ضد الملياردير الجمهوري، الذي وصف التحقيق بـ"الخدعة".

والشأن - تستعد الولايات المتحدة للدخول هذا الأسبوع في جدل صاخب حول عملية قانونية معقدة لحاكمه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومحاوله عزله من منصبه. والمسألة تختلط داخلها الأجندات السياسية وتلك القضائية القانونية المرتبطة بالعمل التشريعي للكونغرس في واشنطن. والسجال في هذه القضية لا يدور بين السلطة التشريعية والبيت الأبيض، بل يشكل مجابهة واسعة مفتوحة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. يعتبر الجمهوريون ملف الاتهام مزيفا ووهما وله مارب سياسية، فيما يقول الديمقراطيون إن الملف محشو بالادلة والقرائن التي تستسقط ترامب وتقطع ولايته وتبديد أحلامه في العبور إلى ولاية أخرى في انتخابات 2020.

ويعتقد الديمقراطيون أن ما يملكونه من معلومات، تخصص التحقيق في طلب ترامب من أوكرانيا التحقيق بشأن جو بايدن النائب السابق للرئيس والمرشح البارز على بطاقة ترشيح الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة لعام 2020، يشكل أساسا متينا لخلع الرئيس الأمريكي من منصبه.

ويعتبر جيرى نادر، رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب الأمريكي والمكلف بصياغة لائحة الاتهامات ضد ترامب، أن الملف الذي سيقدمه الديمقراطيون متين وصلب، وأن ترامب أساء استخدام سلطاته، وأن هيئة من محلفين ستعتبره مذنبا خلال دقائق.

في هذا الصدد، وبسبب ما يملكونه من أغلبية داخل مجلس النواب، استطاع الديمقراطيون بسهولة فتح تحقيق أوامر سبتمبر الماضي بهدف الذهاب إلى خلق الرئيس الأمريكي من منصبه. وكان الحزب الديمقراطي قد تلقى معلومات عن قيام ترامب بالطلب من أوكرانيا إجراء تحقيقات حول أنشطة جو بايدن، المرشح الأبرز للديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

ووفقا لنادر، فإن "الاتهام الأبرز داخل ملف الاتهام هو أن الرئيس وضع مصالحه فوق مصالح البلاد في عدة مناسبات، وأنه طلب تدخل قوة أجنبية في انتخاباتنا عدة مرات". وحذر من أن هذا الأمر يشكل "خطرا حقيقيا على جو بايدن، المرشح الأبرز للديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية" في نوفمبر 2020، والتي يأمل ترامب خلالها في الحصول على فترة ولاية ثانية. ويسعى الرئيس الأمريكي إلى التقليل من شأن هذه التحقيقات والإحياء بانها ستفشل كما فشلت كافة التحقيقات

سباق التسليح بين الدول الكبرى ينتقل قريبا إلى الفضاء

واشنطن توجج الصراعات الإقليمية وعينها على بكين وموسكو

بقليل 14 مليار دولار. إذا اعتمدنا أرباح شركة لوكهيد، التي شكلت خمس مبيعات الشركات الأميركية من الأسلحة، مقياسا، نحتاج لمضاعفة الرقم خمس مرات، لحساب عوائد الشركات الأميركية من بيع الأسلحة مجتمعة، والناجم هو 70 مليار دولار؛ ما يدخل منه للخزانة الأميركية أقل بكثير. قد يكون مفيدا أن نعلم أن عوائد شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة تفوق عوائد شركات التصنيع العسكري بعدة أضعاف؛ خلال عام 2018 كانت عوائد شركة أبل، وحدها، تعادل عوائد شركة لوكهيد. دعونا الآن نقارن ماذا يمثل رقم 70 مليار بالنسبة لمساهمات الولايات المتحدة ضمن حلف شمال الأطلسي (الناتو). تتفق الولايات المتحدة أكثر من 649 مليار دولار من ميزانية الحلف التي تقدر بحوالي 1036 مليار دولار أميركي. أي تقريبا تسعة أضعاف ما تجنيه الشركات الأميركية من بيع الأسلحة. هذا بالنسبة لقاتورة الناتو. أما ما تنفقه الولايات المتحدة على الدفاع والأمن يقارب 1.4 تريليون دولار، وهو 20 ضعف ما تجنيه الشركات الأميركية من أرباح بيع السلاح. وبالطبع يجب أن نعلم أن وزارة الدفاع الأميركي هي أكبر شار من تلك الشركات.

لا تعني هذه المقارنات بالضرورة التقليل من أهمية الدور الذي يلعبه التصنيع العسكري في الاقتصاد الأميركي. فقط أجريت المقارنات لوضع هذا الدور في إطاره الصحيح، وإعطاء إجابة أكثر واقعية حول الأهداف من وراء أرقام الإنفاق الفلكية المخصصة للدفاع والأمن الأميركي.

تحولات دولية

أكثر ما يقلق قادة الحلف، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، هي التحولات الدولية الطارئة ومواجهة التهديدات الهيئية، إضافة إلى ضمان التقدم التكنولوجي الذي يسمح بالتصدي للتحديات بكل أشكالها. لقد استنزف العالم ثرواته، والبحث عن بدائل، سواء على الأرض أو في الفضاء الخارجي، أصبح مجال تنافس وتسابق دولي، وهذا يتطلب جهودا علمية واستثمارات تفسر المبالغ الطائلة المخصصة لوزارة الدفاع الأميركي (البنتابون).

ضمن هذا الإطار الاستراتيجي العام، تصبح العلاقة مع دول المنطقة تكتيكية، تشهد تجاذبات وتغيير فيها المواقف، حسب صراع المصالح الأعمق مع الدول الكبار. وهذا ما يفسر التناقض الظاهري في مواقف واشنطن من قضايا المنطقة، التي تتبدل من يوم لآخر.

هناك قناعة سائدة على نطاق واسع في العالم العربي تقول إن الولايات المتحدة تشعل حروبا إقليمية، وتوجج نزاعات في مناطق مختلفة من العالم، بهدف خلق أسواق أمام الشركات الأميركية المصنعة للسلاح، ولكن قراءة بهدف خلق أسواق أمام الشركات الأميركية المصنعة للأسلحة والعوائد المتأتية منها، ستكشف أن الأرقام التي يجري الحديث عنها لا يمكن أن تكون مبررا لمثل تلك الاستراتيجيات، وأن ما خفي هو اعظم بكثير.

بلغت قيمة مبيعات الأسلحة على المستوى العالمي، حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 420 مليار دولار خلال عام 2018، وهي أحدث سنة يغطيها المعهد. وتتضمن قائمة أكبر مئة شركة مصنعة للأسلحة، 43 شركة أميركية، مثلت مبيعاتها 59 بالمئة من إجمالي مبيعات الأسلحة العالمية، بقيمة بلغت 246 مليار دولار.

ميزانية الحلف التي تقدر بحوالي 1036 مليار دولار أميركي. أي تقريبا تسعة أضعاف ما تجنيه الشركات الأميركية من بيع الأسلحة. هذا بالنسبة لقاتورة الناتو. أما ما تنفقه الولايات المتحدة على الدفاع والأمن يقارب 1.4 تريليون دولار، وهو 20 ضعف ما تجنيه الشركات الأميركية من أرباح بيع السلاح. وبالطبع يجب أن نعلم أن وزارة الدفاع الأميركي هي أكبر شار من تلك الشركات.

لا تعني هذه المقارنات بالضرورة التقليل من أهمية الدور الذي يلعبه التصنيع العسكري في الاقتصاد الأميركي. فقط أجريت المقارنات لوضع هذا الدور في إطاره الصحيح، وإعطاء إجابة أكثر واقعية حول الأهداف من وراء أرقام الإنفاق الفلكية المخصصة للدفاع والأمن الأميركي.

صراع المصالح

العولمة التي سوقت لها الرأسمالية الليبرالية، ونهاية ما يعرف بالحرب الباردة، والعلاقات التجارية مع الدول الشرقية، وعلى رأسها الصين، لم تنته صراع المصالح، ولم تنجح في تضييق ساحة الخصومات، بل على العكس، شهد العقد الأخير تزايدا نوعيا في تلك الخصومات، ووصل التنافس إلى الفضاء الخارجي.

وكان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، في القمة الأخيرة للحلف التي عقدت على أطراف لندن، قد أعلن الفضاء مجالا خامسا لعمليات الحلف، إلى جانب البر والجو

علي قاسم
كاتب سورري
مقيم في تونس

هناك قناعة سائدة على نطاق واسع في العالم العربي تقول إن الولايات المتحدة تشعل حروبا إقليمية، وتوجج نزاعات في مناطق مختلفة من العالم، بهدف خلق أسواق أمام الشركات الأميركية المصنعة للسلاح، ولكن قراءة بهدف خلق أسواق أمام الشركات الأميركية المصنعة للأسلحة والعوائد المتأتية منها، ستكشف أن الأرقام التي يجري الحديث عنها لا يمكن أن تكون مبررا لمثل تلك الاستراتيجيات، وأن ما خفي هو اعظم بكثير.

بلغت قيمة مبيعات الأسلحة على المستوى العالمي، حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 420 مليار دولار خلال عام 2018، وهي أحدث سنة يغطيها المعهد. وتتضمن قائمة أكبر مئة شركة مصنعة للأسلحة، 43 شركة أميركية، مثلت مبيعاتها 59 بالمئة من إجمالي مبيعات الأسلحة العالمية، بقيمة بلغت 246 مليار دولار.

أكثر ما يقلق قادة الناتو مواجهة التهديدات الهيئية إضافة إلى ضمان التقدم التكنولوجي الذي يسمح بالتصدي للتحديات بكل أشكالها

هل هذا الرقم كبير، كما يعتقد الكثير، وهل يستحق أن تشعل من أجله بؤر توتر وحروب يذهب ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، ويشرد مئات الألوف من البشر؟ بالنسبة لشعوب لا تتجاوز ميزانية دولها عشر هذا الرقم، فإن رقم 246 مليار دولار يبدو كبيرا جدا.

وسائل الإعلام تناقلت تلك الأرقام لإبصار رسالة فحواها أن الولايات المتحدة تشعل الحروب لبيع الأسلحة. لنذكر قليلا بهذه الأرقام.

حصاة شركة لوكهيد مارتن الأميركية، وهي أكبر بائع أسلحة في العالم، بلغت 11 بالمئة من المبيعات العالمية. حيث حققت الشركة، التي تشتهر بتصنيع المقاتلة إف 35، مبيعات تقارب ما قيمته 47 مليار دولار. أيضا الرقم سيبدو كبيرا بالنسبة للبعض، ولكن نحن هنا نتحدث عن مبيعات وليس عن أرباح. حسب محللين اقتصاديين، الأرباح المتوقعة للشركة لعام 2019 تجاوزت



تنافس يطول الفضاء الخارجي